**الجمهورية التونسية**

**مجلس نواب الشعب**

# تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

# حول

# مشروع قانون

# يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم في 18 ديسمبر 2015

# بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار

# للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الطرقات II

# ( 2015 / 82 )

**تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 31 / 12 / 2015**

**الوثائق المرفقة بالمشروع:**

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاقية.**

**تاريخ انتهاء الأشغال: 17 / 02 / 2016**

**رئيس اللجنة:** إياد الدهماني

**مقررة اللجنة :** ألفة السكري الشريف **المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

**نظـر اللجنـة**

| **لجنـة المالية والتخطيط والتنمية** |
| --- |
| **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2016/01/13** |
| **جلسة اللجنة:**<br>05 فيفري 2016<br><br>**القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين<br><br>**تاريخ إنـهـاء الأشغال:** 17 فيفري 2016<br><br>**رئيس اللجنة:** إياد الدّهماني<br><br>**المقرر المساعد:** الهادي بن إبراهم |

## أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 18 ديسمبر 2015 مع البنك الأوروبي للاستثمار عقد تمويل يساهم البنك بمقتضاه في تمويل مشروع تعصير الطرقات (2) بقرض قدره 150 مليون أورو ما يعادل حوالي 332 مليون دينار تونسي.

### 1 ) أهداف المشروع:

يهدف المشروع الذي تتولى إنجازه وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية إلى مزيد تحسين البنية التحتية وخاصة تطوير خدمات النقل البري على شبكة الطرقات وتحسين سيولة حركة المرور.

### 2 ) عناصر المشروع:

تتمثل عناصر المشروع في:

- توسيع المخرج الجنوبي للعاصمة بين الطريق ز4 ومفترق بئر القصعة،
- إحداث الطريق الشعاعية رقم 4 وربطها مع الطريق الحزامية "ش 20"،
- تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس،
- إقامة منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 لمدينة صفاقس،
- توسيع الطريق الجهوية رقم 27 إلى 2x2 ممرات بين مدينتي نابل وقليبية،
- إنجاز الطريق الحزامية لمدينة جرجيس بولاية مدنين.

### 3 ) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 343 مليون أورو ما يعادل حوالي 760 م.د.ت، بالإضافة إلى مساهمة ميزانية الدولة التي تبلغ 193 مليون أورو ( 428 م.د.ت )، يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل هذا المشروع بقرض مباشر للدولة بمبلغ 150 م.أورو ما يناهز 332 م.د.ت وذلك وفق الشروط التالية:

- السحب من القرض: 6 أقساط على أقصى تقدير على أن يكون المبلغ الأدنى للقسط 15 مليون أورو والمبلغ الأقصى 30 مليون أورو،
- نسبة الفائدة: متغيرة أو ثابتة بالنسبة لكل قسط حسب طلب المقترض علما وأن نسبة الفائدة الثابتة الحالية لا تتجاوز 2 %،
- مدة السداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.

**ثانيا . أعمال اللجنة:**

استمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم الجمعة 05 فيفري 2016 إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية الذي كان مرفوقا بثلّة من إطارات الوزارة حول مشروع هذا القانون.

وقدّم السيد الوزير في بداية الجلسة عرضا حول مشروع تعصير الطرقات المرحلة الثانية، مبيّنا أن هذا البرنامج يشمل 6 مشاريع من الطرقات المهيكلة موزعة على 4 ولايات ( تونس، نابل، صفاقس ومدنين )، بكلفة جملية تبلغ 343 م.أورو أي ما يعادل760 م.د.ت.

وتبلغ مساهمة ميزانية الدولة في هذا المشروع 428 م.د.ت، أما مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار فهي تقدّر بـ150 م.أورو أي ما يناهز 332 م.د.ت عن طريق قرض مباشر.

ثم استعرض شروط القرض الذي سيتم سحبه على 6 أقساط على أقصى تقدير على أن يكون المبلغ الأدنى للقسط 15 م.أورو والمبلغ الأقصى 30 م.أورو.

أما نسبة الفائدة فهي متغيرة أو ثابتة بالنسبة لكل قسط حسب طلب المقترض، علما وأن نسبة الفائدة الثابتة الحالية لا تتجاوز 2 %. وسيتم تسديد هذا القرض على 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.

وأضاف من جهة أخرى، أن هذا الإنجاز يرمي إلى تحقيق 6 مشاريع كبرى تتمثل في توسيع المخرج الجنوبي للعاصمة بين الطريق ز4 (Z4) ومفترق بئر القصعة وإحداث الطريق الشعاعية رقم 4 (X4) وربطها مع الطريق الحزامية ش20 (X20) وتوسيع الطريق الجهوية رقم 27 إلى 2x2 ممرات بين مدينتي نابل وقليبية مع إنجاز منعرج قربة، وتهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس، وإقامة 8 منشآت فنيّة على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 لمدينة صفاقس وإنجاز الطريق الحزامية لمدينة جرجيس بولاية مدنين.

وأثناء النّقاش، تمحورت تدخلات النواب حول المسائل التالية:

- مدى صحة اشتراط البنك الأوروبي للاستثمار منح هذا القرض إلا بعد التقدّم في تسوية الوضعيات العقارية بنسبة 50 %،
- الاستفسار عن عدم تكريس التمييز الإيجابي بين الجهات وعن كفيفة توزيع هذه المشاريع، واقتراح انتقاء المشاريع على المستوى الجهوي،
- تصوّر الوزارة للشروع في العمل بقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- الاستفسار عن معايير اختيار باعثي المشاريع المتعلقة بصيانة الطرقات،
- مدّ اللجنة بملخّص لمختلف المشاريع المبرمجة والمنجزة في الجهات،
- العمل على تفعيل مبدأ اللامركزية ومساعدة المعطلين عن العمل على إيجاد مواطن شغل من خلال بعث مشاريع لصيانة الطرقات.

وفي ردّه، بيّن السيد الوزير أنه تمّ عرض مشروع قانون يتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية على مجلس نواب الشعب تضمّن عديد التنقيحات مقارنة بالقانون الحالي، يمكّن من التسريع في حلّ الإشكاليات العقارية التي عطّلت عملية انتزاع العقارات. وبيّن أن مدّة الانتزاع تتراوح حاليا بين 6 و24 سنة.

وأضاف أنه بمقتضى مشروع هذا القانون، سيتم في مرحلة أولى تعيين خبير لدى المحاكم من قبل الدولة للقيام باختبار، وإثر ذلك يتم الشروع في التفاوض مع المواطن حول السعر المقترح. وفي صورة عدم قبول صاحب العقار بالسعر المقترح، يمكنه تعيين خبير لدى المحاكم. هذا ويمكنه سحب المبلغ الذي تمّ تأمينه في الخزينة بناء على اختبار الدولة ومواصلة التقاضي.

وفي ما يتعلق بإنجاز المشاريع في إطار عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، أفاد بأن الوزارة اقترحت على رئاسة الحكومة عددا من المشاريع.

هذا وسيتم الإعلان عن طلب عروض يتعلق ببعث مشاريع لصيانة الطرقات على غرار المشاريع الصغرى بما يعادل 200 شركة بمعدّل 10 شركات في كل ولاية، وهو ما سيساعد على خلق مواطن شغل للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا مع ضمان عمل لمدة 3 سنوات مع الدولة وبتمويل ميسّر. كما أكد السيد الوزير على أن عملية اختيار ملفات المترشحين سيتم على المستوى المركزي وباعتماد معايير شفافة وموضوعية.

**ثالثا . قرار اللجنة:**

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

| | |
|---|---|
| **رئيس اللجنة** | **المقرر المساعد** |
| إياد الدهماني | الهادي بن ابراهم |

82 / 2015

| الـــواردات عـــــــــدد |
| --- |
| 31 ديسمبر 2015 |
| مجلس نـــوّاب الشعـــب<br>مكتب الضبط المركـزي |

# مشروع قانون

قانون عدد لسنة مؤرخ في يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس في 18 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الطرقات II .

**فصل وحيد:**

تمت الموافقة على عقد التمويل الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 18 ديسمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ مائة وخمسون مليون (150.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تعصير الطرقات II .

82 / 2015